الأمم المتحدة

A/C.3/67/SR.17

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
22 January 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثالثة**

**محضر موجز للجلسة السابعة عشرة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ٣/٠٠ مساء

الرئيس: السيد سباربر (نائب الرئيس) . . . . . (ليختنشتاين)

المحتويات

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-55851 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ٣/٠٥ مساء.

**البند ٦٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها** (تابع)

(أ) **تعزيز حقوق الطفل وحمايتها** (تابع) (A/67/41 و A/65/225 و A/65/230 و A/65/256 و A/65/291)

(ب) **متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل** (تابع) (A/65/229)

١ - **السيدة منديبيل** (سوازيلند): قالت إن سوازيلند طرف في عدد من الصكوك الإقليمية ودون الإقليمية والدولية المتعلقة بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وذكرت أنها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ انضمت إلى البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، وبشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وسنت قانونا لحماية الأطفال ورفاههم بعد ذلك بوقت قصير. وأضافت أن حكومتها أنشأت وحدة وطنية للتنسيق فيما يتعلق بالأطفال في مكتب نائب رئيس الوزراء لضمان التنسيق فيما بين الإدارات الحكومية ومع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وقالت إن السياسة الوطنية المتعلقة بالأطفال، والتي وضعت في عام ٢٠٠٩، تتضمن التركيز على الفتاة، بهدف مساعدة الفتيات في سوازيلند على تحقيق كامل إمكانياتهن.

٢ - وذكرت أن حكومتها تواصل التركيز على الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع، ولكنها تعترف في الوقت نفسه بأن الأسرة الممتدة التقليدية لم يعد من الممكن، بعد أن شتتها مرض الإيدز، أن يعتمد عليها في توفير الرعاية للأطفال الأيتام؛ وذكرت أن حكومتها تعمل مع الزعماء التقليديين ومع المؤسسات الدينية والجماعات المحلية والمجتمع المدني لضمان حماية هؤلاء الأطفال. وأعربت عن عميق القلق فيما يتعلق بتعرض الأطفال، وخاصة الفتيات، للاستغلال الجنسي والاسترقاق والبغاء والاستخدام في المواد الإباحية وفي أعمال الولع الجنسي بالأطفال وكلها أمور تفاقم الإنترنت من أثرها.

٣ - **السيد جيلروي** (أيرلندا): قال إن بلده بما تعلمه من دروس الماضي حاول بناء شبكة محلية قوية لحماية وتعزيز حقوق الأطفال. وذكر أنه بالإضافة إلى التغييرات التشريعية وإصلاح خدمات حماية الأطفال وإصلاح نظام قضاء الأحداث، أنشأ بلده وزارة لشؤون الأطفال والشباب ووظيفة أمين مظالم مستقل لشؤون الأطفال. وأضاف أن بلده يجري بحوثا واسعة للاستفادة منها في وضع الأولويات والسياسات الوطنية وأنشأ مجالس محلية نشطة للأطفال والشباب كما أنشأ برلمانا وطنيا للشباب. وذكر أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ سيجرى في بلده استفتاء بشأن تعديل الدستور ليتضمن الاعتراف بحقوق الأطفال ويؤكد على التزام الدولة بحماية هذه الحقوق.

٤ - وقال إن حكومته في سياستها الخارجية، بما في ذلك برنامجها للمساعدة الإنمائية، تحافظ باتساق على التزامها بحقوق الأطفال مع التركيز على التعليم والجوع والصحة. وذكر أن حكومته تقدم الدعم لبرامج في بلدان مثل زامبيا وسيراليون وما زالت ملتزمة بدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وأضاف أن حكومته رحبت بوجه خاص بحلقة النقاش الرفيعة المستوى التي عقدت بشأن القضاء على زواج الأطفال وهي الحلقة التي عقدت بالمقر بمناسبة اليوم الدولي الأول للفتاة. وأعرب عن امتنانه للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال لزيارتها أيرلندا في عام ٢٠١٢ وما أعلنته من تأييد لبرنامج الإصلاح بها.

٥ - **السيد ديتال** (نيبال): ذكر أن دستور نيبال يحمي الحقوق الأساسية للأطفال وأن قوانينها وبرامجها الوطنية تسعى إلى تعزيز هذه الحقوق ولا تسمح بتشغيل الأطفال في دون سن الرابعة عشرة كعمال، كما لا يجوز تشغيل الأحداث في الأعمال الخطرة أو تجنيدهم في المنازعات المسلحة. وأضاف أن استغلال الأطفال في المواد الإباحية واستغلالهم جنسيا والاتجار بهم أمور يحظرها القانون حظرا تاما. وذكر أن نظام قضاء الأحداث في نيبال يراعي احتياجات الأطفال وأنه موجه نحو إعادة تأهيل الأحداث المنحرفين.

٦ - وقال إن بلده، على الرغم مما يواجه من تحديات، يسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق ببقاء الطفل وصحة الأم. وذكر أن خطة العمل الوطنية المتعلقة بتوفير التعليم للجميع وخطة إصلاح قطاع المدارس يستهدفان توفير التعليم الابتدائي الإلزامي المجاني للجميع، مع التركيز بصفة خاصة على الفتيات والأطفال في الظروف الصعبة والأقليات الإثنية. وأضاف أنه تم في عام ٢٠١٢ إصدار سياسة وطنية شاملة بشأن الأطفال.

٧ - وذكر أن نيبال طرف في جميع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان تقريبا، بما فيها اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن الترتيبات الإقليمية للنهوض برفاه الأطفال في جنوب آسيا واتفاقيتها المتعلقة بمنع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال بغرض البغاء. وأعرب عن تقديره لليونيسيف لما تقدمه من دعم مستمر وناشد المجتمع الدولي أن يزيد ما يقدمه من مساعدة وتعاون في النهوض بتنمية أطفال نيبال وتحقيق رفاههم.

٨ - **السيدة برناديل** (هايتي): قالت إن كثيرا من الأسر الفقيرة في بلدها ترسل أطفالها ليعيشوا مع أقرباء لهم بالمناطق الحضرية حيث يتوافر لهم المبيت والطعام مقابل العمل المترلي. وذكرت أن هذا الوضع يؤثر سلبيا على معدلات الانتظام في الدراسة. وأضافت أن الحل في المدى الطويل هو تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتوفير التعليم للجميع. أما في المدى القصير، فذكرت أنه يلزم اتخاذ خطوات لإخراج الأطفال من أسوأ أشكال العمل وإعادة إدماجهم اجتماعيا وتوفير التعليم الأساسي مع مراعاة احتياجات أسرهم، وهو ما سيتم تغطيته جميعا في قانون جديد لحماية الأطفال.

٩ - وذكرت أن برنامج هايتي لتوفير التعليم الإجباري المجاني للجميع قد أتاح بالفعل لأكثر من مليون طفل الالتحاق بالمدارس وأن من الإجراءات المتصلة بذلك بناء أو إصلاح كثير من المدارس وتوفير وجبات الغداء الساخنة في البرنامج الوطني لمقاصف المدارس. وأضافت أن حكومتها تعمل مع المنظمة غير الحكومية ''فلنخطط من أجل هايتي'' بغرض إزالة الحواجز التي تحول دون التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية والثانوية خلال السنوات الخمس القادمة. وقالت إن من الأهداف الأخرى إيجاد الآليات ووضع الإجراءات القانونية التي تمنع العنف ضد الفتيات والمعاقبة عليه وتعريف الأطفال بحقوقهم في الصحة الجنسية والصحة الإنجابية والعمل، بشكل أعم، على جعل الأطفال في صميم عملية التنمية المستدامة

١٠ - وقالت إن ما أنجزته حكومتها مؤخرا يشمل القيام في عام ٢٠١١ بوضع خطة عمل للانتهاء من قانون حماية الطفل والتصديق في عام ٢٠١٢ على اتفاقية حماية الطفل والتعاون في مجال التبني فيما بين البلدان. وذكرت أنها قامت، بمساعدة اليونيسيف، بإعداد أول دليل لمرافق الرعاية التي يمكن أن يقيم بها الأطفال وأنشأت فرقة لحماية الأحداث تجعل من الصعب تهريب الأطفال خارج البلد.

١١ - **السيدة هيوانبولا** (استراليا): قالت إن استراليا ملتزمة التزاما عميقا بكفالة حماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال وضمان احترام حقوقهم. وذكرت أنه كجزء من إطار العمل الوطني الذي يستمر العمل به لمدة ١٠ سنوات من أجل حماية الأطفال، قامت استراليا مؤخرا بإنشاء وظيفة مفوض لشؤون الأطفال بلجنة حقوق الإنسان. وقالت إن بلدها يؤيد بقوة دعوة الأمين العام إلى إنشاء إطار من القوانين والسياسات والبرامج يوفر الرعاية والتعليم والحماية، وإقامة تحالف عالمي يدعو إلى التنفيذ الكامل للاتفاقية. كما رحبت بالتركيز على حقوق أطفال الشعوب الأصلية باعتبارها مسألة ذات أولوية عالية في الاستراتيجية الوطنية لاستراليا.

١٢ - وقالت إن استراليا ما زالت قلقة عميق القلق لما يجري من انتهاكات مستمرة لحقوق الأطفال ورحبت باستمرار الاهتمام الموجه إلى هذه المسألة من جانب الأمين العام. وأضافت أن استراليا تؤيد ولاية الممثلة الخاصة، بما في ذلك ولايتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ورحبت بدعوتها إلى وضع استراتيجية شاملة بشأن العنف ضد الأطفال. وقالت إنها تؤيد عمل مجلس الأمن في مجال الأطفال في النزاع المسلح وتركيزه على ضمان أن تكون حماية الأطفال جزءا من أي إجراء يتخذه المجلس في أي بلد معين، وكذلك توسعه في معايير الوضع على القوائم بالنسبة لمرتكبي العنف ضد الأطفال في النزاع المسلح.

١٣ - **السيدة نساتونكازي مبومبو** (جمهورية الكونغو): قالت إن جمهورية الكونغو، بوصفها طرفا في الاتفاقية، أصدرت في عام ٢٠١٠ قانونا لحماية الطفل بغرض إعمال القوانين المنصوص عليها في الاتفاقية. وأضافت أن حكومتها قامت منذ ذلك الوقت بتنظيم حملة إعلامية عامة بشأن القانون الجديد وأصدرت مرسوما يحدد قواعد إنشاء مرافق الرعاية الخاصة للأطفال، وواصلت حملتها لتسجيل المواليد، لتوفير التعليم المجاني للأطفال حتى سن ١٦ سنة.

١٤ - وذكرت أن حكومتها قامت، من أجل مكافحة الاتجار بالأطفال، بإعداد دليل عن تحديد ضحايا الاتجار بالأطفال وكيفية رعايتهم، وشنت حملة مناهضة للاتجار ووفرت تدريبا خاصا لضباط الشرطة وقوات الدرك. وقالت إن الاتجار بالبشر ليس منتشرا بصورة وبائية في مجتمع الكونغو؛ وذكرت أن التدابير التي تتخذها حكومتها هي تدابير وقائية تستهدف حماية الأطفال من ممارسات بعض الأجانب الذين يعيشون في بلدها. وأضافت أن حكومتها وقعت اتفاقات ثنائية مع بلدان منشأ الأجانب الذين يتعلق بهم الأمر بهدف منع مثل هذه الممارسات.

١٥ - وأعربت عن تقديرها لجميع شركاء التنمية وحثتهم على مواصلة تقديم الدعم لحكومتها فيما تبذله من جهود لحماية الأطفال.

١٦ - **السيدة سليم** (ليبيا): تكلمت عن الجراح العميقة التي أصابت أطفال ليبيا من جراء الحرب الأخيرة؛ وذكرت أن الأطفال كانوا يجندون ويتم تسليحهم واستخدامهم كدروع بشرية، كما كانت المدارس والمستشفيات تستخدم كمخازن للأسلحة وثكنات عسكرية.

١٧ - وذكرت أن قوانين ليبيا تنص على أن التعليم إلزامي ومجاني لجميع الليبيين، وأن حكومتها وفرت الفصول المتنقلة لتحل محل المدارس التي تم هدمها، وقامت بإصلاح هذه المدارس ووضعت خطة لاستكمال العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ للطلاب الذين لم يتمكنوا من الدراسة خلال ذلك العام. وأضافت أن الحكومة قامت بتوفير الكراسي المتحركة للأطفال الذين فقدوا أطرافهم، كما قامت، بمساعدة من اليونيسيف، بتدريب الأخصائيين الاجتماعيين لتعزيز الخدمات التي تركز على الأطفال ولحماية الأطفال في فترة ما

بعد الثورة. وأضافت أن حكومتها تعمل على تحسين خدمات الرعاية الصحية المجانية، وخاصة خدمات الأطفال، كما استطاعت، بتوفير اللقاحات مجانا، القضاء على مرض الكزاز الوليدي وشلل الأطفال وتمت السيطرة على مرض الحصبة، إضافة إلى عدد من الأمراض المعدية.

١٨ - **السيد مبيو** (توغو): قال إن بلده، بوصفه طرفا في الاتفاقية وبروتوكوليها الأول والثاني، قدم تقريره الدوري الثالث في عام ٢٠١٢. وذكر أن توغو جعلت التعليم في رياض الأطفال وفي المرحلة الابتدائية مجانيا في عام ٢٠١٠، وقامت، بمساعدة شركائها في المجتمع المدني، بتنظيم حملات سنوية لتسجيل المواليد. وأضاف أنها، من أجل مكافحة الملاريا، قامت بتوزيع الناموسيات المعقمة مركزة بصفة خاصة على المناطق الريفية، كما قامت مؤخرا ببدء حملة مدتها ثلاثة أشهر لتشخيص وعلاج الملاريا مجانا بالنسبة للأطفال حتى سن العاشرة.

١٩ - وقال إن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى أصبح محظورا في توغو منذ عام ١٩٩٨ بنص قانون الأطفال؛ مع تقديم الدعم التقني والمالي من الوكالات المتخصصة ذات الصلة، ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن منظمة خطة - توغو، ومن المجتمع المدني. وأضاف أن حكومته تعمل على التشجيع على عدم مواصلة هذه الممارسة من خلال الحملات التلفزيونية والتعرف على من يقومون بها وإعادة تدريبهم ليمكنهم الالتحاق بوظائف جديدة تعود عليهم بالدخل. وقال إنه تم في عام ٢٠٠٦ تقييم لهذه التدابير تبين منه حدوث انخفاض حاد في هذه الممارسة. على أنه ذكر أنه لا زالت هناك جيوب للمقاومة تعود جزئيا إلى انعدام التنظيم الإقليمي وإلى أن المشكلة تتجاوز الحدود الوطنية. وأضاف أن توغو سترحب خلال هذه الدورة بأية مبادرة إقليمية أو على نطاق القارة تلزم المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات اللازمة ضد هذا الوباء.

٢٠ - وأعرب عن تقديره للمكتب الدولي لحقوق الطفل لما قام به من تنظيم حلقة دراسية لمدة يومين لأفراد الشرطة وقوات الأمن عن مكافحة عمل الأطفال في توغو، وعن تقديره لمنظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة ومنظمة خطة - توغو لما تقدمانه من مساعدة أعرب عن أمله في أن تستمر.

٢١ - **السيد بامبا** (كوت ديفوار): قال إن بلده يعمل على تدارك الضرر الذي عانى منه الأطفال خلال الحرب الأهلية التي استمرت عقدا كاملا وخلال أزمة ما بعد الانتخابات في ٢٠١٠-٢٠١١. وذكر أن بلده في سعيه لتحسين معدلات التسجيل قام باتخاذ تدابير ملموسة لإعادة خدمات السجل المدني وتحديثها. وأضاف أنه يعمل على ضمان فرص التعليم الجيد وعلى إعادة فتح المدارس وأنه أوجد نظاما لتوفير الدعم النفسي - الاجتماعي للأطفال المشردين في المواقع وفي الأسر المضيفة. وقال إن حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الطفل، أصبحت جزءا من المقررات الدراسية. وأضاف أن بلده، بدعم من منظمات غير حكومية مختلفة، شرع في بناء مستشفى للنساء والأطفال سيتيح على نحو أفضل فرصة حصول الأطفال على الرعاية الصحية. وقال إن كوت ديفوار تعارض الإجهاض معارضة قاطعة باعتباره انتهاكا للحق في الحياة.

٢٢ - وقال إنه بالنظر إلى تسليط الأضواء الدولية على استغلال عمل الأطفال في صناعة الكاكاو بكوت ديفوار قامت حكومته بتشكيل لجنة وزارية ولجنة وطنية للرصد مختصتين بالاتجار بالأطفال وعمل الأطفال ووضعت خطة عمل وطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وذكر أنها قامت أيضا بحملة واسعة للتوعية بين المسؤولين الإداريين وأفراد الشرطة وقوات الدرك. وأضاف أنه نتيجة لما بذلته كوت ديفوار من جهود قامت الولايات المتحدة برفع اسمها من قائمة أسوأ المعتدين في تقريرها لعام ٢٠١٢. وأعرب عن امتنان بلده

لشركائه الثنائيين ولوكالات الأمم المتحدة لما يبذلونه من جهود لتحسين حياة الأطفال في كوت ديفوار.

٢٣ - **السيدة علي** (البحرين): قالت إن دستور البحرين يكفل حماية النساء والأطفال والشباب من جميع أشكال الاستغلال ووقايتهم من الإهمال الجسماني والروحي. وذكرت أن البحرين طرف في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال. وأضافت أن البحرين قامت في عام ٢٠١٢ بإصدار قانون شامل بشأن الأطفال نص على حقوق الأطفال وتضمن أحكاما تتعلق بالرعاية الصحية ودور الحضانة والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والحماية من الاستغلال، كما نص على إنشاء لجنة وطنية للإشراف على تنفيذه. وأضافت أن البحرين تعاونت أيضا مع المنظمات العربية الإقليمية في مجال حقوق الأطفال. وقالت إنه تم إنشاء المركز الوطني لحماية الطفل لمساعدة الأطفال المستغلين وأن المؤسسة الملكية الخيرية توفر الدعم الأدبي والمادي للأيتام والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتكفل لهم أعلى مستويات الرعاية الصحية والتعليم حتى يستطيعوا أن يشاركوا في المجتمع.

٢٤ - **السيدة شيولاشفيلي** (جورجيا): قالت إن جورجيا طرف في معاهدات حقوق الطفل الرئيسية وفي الصكوك الإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان. وذكرت أن حكومتها قامت خلال السنوات القليلة الماضية بتنفيذ عدد من البرامج للأطفال المشردين؛ ووضعت في عام ٢٠٠٤ نظاما بديلا للرعاية يشمل وصاية الأقارب، ودور الحضانة، ودور الإيواء التي توفر حياة شبيهة بحياة الأسرة، وإعادة الإدماج والتبني. وأضافت أن كثيرين من أطفال الشوارع يتلقون التعليم والتدريب من خدمات رعاية الطفل البديلة التي تديرها الدولة. على أنها أضافت أن جورجيا تواجه تحديات كبيرة في مجال التعليم تخرج عن سيطرتها. وقالت، تحديدا، إن الأطفال في مركز غالي بإقليم أبخازيا المحتل الذين يرغبون في أن يتلقوا تعليمهم بلغة جورجيا يواجهون عقبات يومية تضعها السلطات التي لها السيطرة الفعالة ويمنعون بانتظام من عبور خط الاحتلال. وقالت إن مناشدات المجتمع الدولي، وخاصة الوكالات المتخصصة، تبقى أمل بلدها الوحيد في تصحيح هذا الوضع المزري.

٢٥ - **السيد فياليو** (إكوادور): قال إن حقوق الأطفال في إكوادور يحميها الدستور والسياسات القطاعية التي تستند إلى الاستراتيجية الإنمائية الوطنية. وذكر أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، ولكن جهود حكومته تتصدى للمشكلة المتزايدة وهي مشكلة عمل الأطفال التي تعتبر منتجا ثانويا ساما لفلسفة اللبرالية الجديدة، وأضاف أنها حققت تقدما في جميع المجالات بما فيها الصحة والتعليم.

٢٦ - وعلى الصعيد الدولي، قال إن إكوادور قررت أن توقع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات. وذكر أن وفده يحث الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار المتعلق بحقوق الطفل الذي يؤكد على حقوق أطفال الشعوب الأصلية. وأضاف أنه يود أن يؤكد على أهمية استمرار تعزيز حقوق الأطفال ذوي الإعاقة الذين يجب أن يكون لهم مكان رئيسي في الأعمال التحضيرية المتعلقة بالاجتماع الرفيع المستوى الذي تعقده الجمعية العامة بشأن العجز والتنمية. وقال إن حكومته قامت بتنفيذ برامج محددة للأطفال المعوقين.

٢٧ - **السيد لين** (ميانمار): ذكر أن بلده انضم إلى الاتفاقية في عام ١٩٩١ وإلى البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية في عام ٢٠١٢؛ وأنه يبذل جهودا مستمرة في تنسيق تشريعاته مع الاتفاقية. وأضاف أن ميانمار تنفذ خطة عمل وطنية من أجل الأطفال، وخططا قطاعية، وتعمل على زيادة التنسيق فيما بين الوكالات القائمة بالتنفيذ. وذكر أنه في

كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ قدمت ميانمار تقريرها الجامع لتقريريها الدوريين الثالث والرابع إلى لجنة حقوق الطفل، وأنها في سبيلها إلى وضع معايير دنيا لرعاية الأطفال وحمايتهم في مؤسسات الرعاية الداخلية وفقا لما أوصت به تلك اللجنة.

٢٨ - وفيما يتعلق بالتعليم، ذكر أن معدل القبول الصافي للأطفال من سن الخامسة فما فوق يبلغ ١٠٠ في المائة تقريبا في العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢، وأن حكومته على ثقة من أنها تستطيع المحافظة على هذا الاتجاه مع زيادة ما يخصص في الميزانية لقطاع التعليم. وأضاف أن ميانمار وقعت في حزيران/يونيه ٢٠١٢ على خطة عمل مع الأمم المتحدة لمنع تجنيد الأطفال أو استخدامهم في القوات المسلحة الوطنية والعمل على إعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم. وذكر أنه في نهاية عملية تمتد لمدة ١٨ شهرا لن يكون هناك أي تجنيد للقصر في القوات المسلحة لميانمار.

٢٩ - **السيد عزازي** (إريتريا): قال إن حكومته، في مواجهة ويلات الحرب، حققت تقدما في مجالات حقوق الأطفال، ونظام العدالة، والأمن الغذائي، والحماية الاجتماعية، والتعليم، والصحة. وذكر أنها شكلت لجنة للتنسيق فيما بين الوزارات تدعمها لجنة فنية، وتضم أعضاء من منظمات المجتمع المدني وتعمل على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وأضاف أن إريتريا إحدى ثلاثة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تمضي حسب ما خطط له لتنفيذ الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بتخفيض وفيات الأطفال دون سن الخامسة. وذكر أنها حققت تقدما مماثلا فيما يتعلق بالهدفين ٥ و ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقين بصحة الأم ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وأنها بين البلدان القليلة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي حققت أهداف حملة دحر الملاريا. وأضاف أنه تم تخفيض معدل انتشار الإيدز إلى أقل من ١ في المائة من السكان، كما تم القضاء على شلل الأطفال وعلى مرض التيتانوس بين الأمهات والمولودين حديثا كما أصبح مرض الحصبة تحت السيطرة. وذكر أن تخفيض معدل الوفيات لا يعزى فحسب إلى تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية الأولية بل يعزى أيضا إلى تخفيف حدة الفقر من خلال النمو الاقتصادي المستمر ومن خلال استراتيجية مكثفة للأمن الغذائي، وتعزيز الملح باليود، وتعزيز الأغذية بالمقويات، ومن خلال مراكز التغذية العلاجية، ونظام الحماية الاجتماعية. وقال إن نسبة الأطفال ناقصي الوزن قد انخفضت عن الحد الذي قررته منظمة الصحة العالمية وهو ١٠ في المائة ولكن يتعين العمل على زيادة تخفيضها.

٣٠ - وذكر أن إريتريا، سعيا إلى بلوغ توفير التعليم الابتدائي للجميع، خصصت نصيب الأسد من ميزانيتها لتوفير التعليم الابتدائي والثانوي المجاني. وأضاف أن الأطفال من جميع الجماعات الإثنية التسع يتم تعليمهم في المرحلة الابتدائية بلغاتهم كما توجه عناية خاصة إلى ضمان إتاحة فرصة التعليم كاملة للفتيات وأطفال البدو الرحل والأطفال المعوقين.

٣١ - وذكر أن قانون إريتريا يتضمن أحكاما تحمي الأطفال المعرضين للمخاطر وتحظر تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (الختان) كما تحظر العقاب البدني. وأضاف أنه تم وضع خطة عمل لمكافحة الاستغلال التجاري للأطفال عن طريق الوقاية وإعادة التأهيل؛ وتم إعادة إدماج الأيتام وأطفال الشوارع في أسرهم الممتدة أو تمت رعايتهم في بيوت جماعية كبديل للمؤسسات. وأضاف أن ثمة ضمانات قانونية فعالة تمنع التجنيد العسكري للأطفال دون سن ١٨ سنة. وقال إن إريتريا طرف في البروتوكولين الاختياريين الأول والثاني للاتفاقية وأنها قدمت مؤخرا تقريرها الدوري الرابع.

٣٢ - **السيدة نغويين** (فييت نام): قالت إن ١٨ مليون طفل من أطفال فييت نام ينتمون حاليا إلى منظمات للأطفال أو منظمات للشباب، بالإضافة إلى المشاركة في أنشطة الفن والتمثيل. وأضافت أن أكثر من ١٠٠ مدرسة بها برامج تعليمية عن الحياة الصحية بما فيها الوقاية من مرض الإيدز والصحة الإنجابية. وذكرت أن الأطفال تتم استشارتهم على الصعيد الوطني فيما يتعلق بمشروع القانون الذي يعدل ويكمل قانون حماية الأطفال ورعايتهم وتعليمهم.

٣٣ - وقالت إن فييت نام تشارك المجتمع الدولي قلقه فيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال واستغلالهم وإساءة معاملتهم مما يعتبر مشكلة تتجاوز حدود الجغرافيا والجنس والدين والثقافة؛ لا عاصم منها لأي بلد غنيا كان أو فقيرا. وأضافت أنه لا بد من القيام بعمل منسق في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات المحلية والوطنية والدولية بالتعاون مع جماعات المجتمع المدني ومع فرادى المواطنين. وأضافت أنه لا بد أيضا من التنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٣٤ - **السيد ميكاييلي** (أذربيجان): قال إن حكومته بوصفها طرفا في الاتفاقية وبروتوكوليها الاختياريين الأول والثاني وفي اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ و ١٨٢ المتعلقتين بعمل الأطفال، تعمل على تنسيق تشريعها الوطني مع هذه الصكوك. وذكر أنه خلال النظر في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثالث والرابع لأذربيجان أطرت لجنة حقوق الطفل على التدابير التشريعية المختلفة التي اتخذتها أذربيجان. وأضاف أن أذربيجان خطت خطوات واسعة نحو تلبية احتياجات الأطفال اللاجئين والأطفال المشردين محليا وأنها لم تدخر وسعا لضمان حقهم غير القابل للتصرف في العودة إلى أوطانهم.

٣٥ - وذكر أن بلده باعتباره بلدا يعاني من الآثار الخطيرة للتراع المسلح، يدين بقوة جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكب ضد الأطفال في ظروف التراع المسلح. وأضاف أنه ينبغي للأطراف المعنية أن تلتزم بما تعهدت به في القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وأنه ينبغي محاسبة مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الأطفال؛ كما ينبغي التصدي لمشكلة الإفلات من العقاب بطريقة أكثر تصميما. وأضاف في هذا الصدد أن حكومته تؤيد جهود الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، في الوقت الذي تحثها فيه على النظر فيما يعانيه الأطفال في جميع حالات التراع المسلح. وطالب جميع أطراف التراع المسلح كما طالب المجتمع الدولي بمضاعفة الجهود من أجل تسوية المنازعات المستمرة التي طال أمدها.

٣٦ - **السيد إسغانداروف** (أذربيجان): تكلم نيابة عن شباب أذربيجان فقال إن حكومته تبذل جهودا كبيرة لحماية حقوق الأطفال والدفاع عن مستقبلهم في مجالات مثل الرعاية وحماية الأيتام وأطفال الشوارع والأطفال المحرومين من رعاية الأبوين، وتحسين التعليم بما في ذلك توفير برامج للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ووضع القواعد المتعلقة بالأطفال المحرومين من رعاية الوالدين، والأطفال المتبنين، والآباء والأمهات المرشحين للتبني، وأضاف أن حكومته تعمل أيضا في تعاون وثيق مع منظمة العمل الدولية لتنفيذ الاتفاقية رقم ١٨٢. وقال إنها اتخذت خطوات لتنسيق وتعزيز جهود وكالات الدولة والمنظمات التطوعية المهتمة بالأطفال، وإضفاء الطابع الرسمي على سياسة الدولة فيما يتعلق بالأطفال، وإعمال حقوق الأطفال وفقا للاتفاقية وللمعايير الدولية.

٣٧ - **السيد تشارلز** (ترينيداد وتوباغو): قال إن القوانين الكثيرة التي تحمي الأطفال في بلده تتناول مجموعة واسعة من الموضوعات بينها بيوت الرعاية، والتبني ، واختطاف

الأطفال، ومحكمة الأسرة، وإعادة تعريف الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، واستخدام اختبار الحمض الخلوي، والاتجار بالأطفال، والسن الأدنى للعمل، والعنف المترلي. وأضاف أن الخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ المتعلقة بتنمية الطفل تركز على خمسة أهداف هي: توفير البيئة الآمنة التي توفر الرعاية لجميع الأطفال؛ واتخاذ مبادرات كاملة ومتسقة ومنسقة لتعزيز حقوق الأطفال وحمايتها؛ وتوفير الفرص لجميع الأطفال فيما بعد الدراسة، وتوفير سبل الحياة الصحية؛ والخدمات المتخصصة.

٣٨ - وذكر أن ترينيداد وتوباغو قد حققت هدف التعليم الابتدائي للجميع وقضت على التفاوت بين الجنسين في المدارس الابتدائية والثانوية، وبذلك حققت الهدفين ٢ و ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية. وذكر أن التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي مجانيان وإلزاميان، وأن المنح المالية متوافرة لمساعدة الوالدين على تغطية التكاليف المرتبطة بالتعليم. وقال إن ثمة برامج اجتماعية وصحية مختلفة، بينها توفير الوجبات الغذائية، وتسهيل انتقال الأطفال إلى المدارس، والانتفاع بخدمات الرعاية الصحية المجانية، وضمان تمتع الأطفال بأعلى مستويات الصحة البدنية والعقلية الممكنة. وأضاف أن الأمراض التي لا تنتقل بالعدوى، مثل مرض السكر والأمراض المتعلقة بالتدخين، ما زالت تمثل تحديات كبيرة، وأن حكومته أصدرت تشريعا لحماية الأفراد من التعرض لدخان المدخنين وتشجيع الأطفال على عدم التدخين، والحد من أنشطة الدعاية التي تقوم بها الشركات المنتجة،، وزيادة وعي الجمهور بمخاطر التدخين، وحماية غير المدخنين من آثار دخان المدخنين.

٣٩ - وقال إن حكومته تؤمن بأنه ينبغي توجيه مزيد من العناية إلى احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة. وذكر أن حكومته تحاول، في حدود مواردها، التصدي لهذه الاحتياجات، بوسائل من بينها توفير اختبارات البصر والسمع للأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية. على أنه ذكر أنه يتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى الذي تعقده الجمعية العامة في عام ٢٠١٣ بشأن العجز والتنمية كفرصة لتعزيز الشراكة العالمية واستعراض السياسات والممارسات الإنمائية من منظور المصابين بالعجز.

٤٠ - **السيدة دير** (المراقبة عن لجنة الصليب الأحمر الدولية): قالت إن لجنة الصليب الأحمر الدولية تقوم بعدد من الأنشطة التي تستهدف حماية ومساعدة الأطفال المتأثرين بالتراعات المسلحة وغيرها من ظروف العنف، مع التركيز على التصدي لاحتياجات الأطفال غير المصحوبين أو المفترقين عن أقاربهم أو غيرهم من مقدمي الرعاية، وهم الأطفال الذين تم تجنيدهم في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة أو تم احتجازهم. وأضافت أن نحو ٤٠ في المائة من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس يعيشون في بلدان تأثرت بالمنازعات، وأنه حتى حين تظل المدارس مفتوحة ولا تتعرض للهجوم أو تستخدم في الأغراض العسكرية كان الآباء والأمهات يلجأون في أغلب الأحوال إلى إبقاء أطفالهم بالمنازل لحمايتهم من التجنيد العسكري ومن الاغتصاب وغيره من مظاهر العنف الجنسي. وذكرت أن الأطفال المشردين يحرمون عادة من التعليم لفترات طويلة من الوقت، كما أن الأطفال المحتجزين نادرا ما يعودون إلى المدارس ونادرا ما تتاح لهم وسائل أخرى للتعلم.

٤١ - وذكرت أن خطة عمل السنوات الأربع لتنفيذ القانون الإنساني الدولي التي اعتمدت في المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي عقد في عام ٢٠١١، أعادت فيها الدول تأكيد أحكام القانون الدولي الإنساني التي وضعت للمحافظة على التعليم في التراع المسلح، والتي تم في كثير منها التعهد باتخاذ تدابير محددة لإعمال الأحكام المتعلقة بحماية الأطفال في التراع المسلح.

وأضافت أن لجنة الصليب الأحمر الدولية تناشد جميع أطراف النزاع المسلح الالتزام بالقانون الدولي، وخاصة الالتزام بأحكامه المتصلة بالتعليم، واحترام الأطفال والمدرسين، وحماية المرافق التعليمية. وقالت إنه لا ينبغي احتجاز الأطفال إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة ضرورية ممكنة كما يتعين اتخاذ تدابير خاصة لحمايتهم وتيسير حصولهم على التعليم. وقالت إن الأطفال المجندين بالمخالفة للقانون والمتهمين بارتكاب جرائم محلية أو دولية خلال نزاع مسلح ينبغي معاملتهم في المقام الأول كضحايا وليس كمتهمين بارتكاب جرائم.

٤٢ - وقالت إن لجنة الصليب الأحمر الدولية تعمل في مناطق النزاع المسلح منفردة أو بالتعاون مع السلطات المحلية لضمان وصول الأطفال آمنين إلى المدارس وإتاحة فرصة التعليم للأطفال المشردين سواء كانوا في معسكرات أو في مجتمعات محلية تستضيفهم. وأضافت أنها تعمل مع الأطفال والأسر والمجتمعات الوطنية لتعزيز الآليات المحلية لحماية الأطفال من التجنيد العسكري ولإعادة الروابط الأسرية. وأضافت أنها توفر أيضا الدعم النفسي - الاجتماعي للأطفال الذين سبق لهم الارتباط بالجماعات المسلحة.

٤٣ - **السيدة غوميز - ريسيو** (المراقبة عن منظمة فرسان معبد القدس العسكرية المستقلة بمالطة): قالت إن منظمتها تعلق أهمية كبيرة على حماية حق الأطفال في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة. وذكرت أنها تقوم في جنوب السودان بالعمل على زيادة من تصل إليهم برامجها الناجحة جدا لتعزيز تدريب القابلات التقليديات. وأضافت أن المنظمة افتتحت مؤخرا في هايتي مدرسة حضانة وعنبرا للولادة. وقالت إن مستشفى العائلة المقدسة في بيت لحم توفر الرعاية المركزة لحديثي الولادة دون اعتبار للأصل القومي أو الدين أو دخل الوالدين. وذكرت أنها تدير برامج ناجحة لمنع انتقال عدوى الإيدز من الأمهات إلى الأطفال في الأرجنتين وأنغولا وجنوب أفريقيا وكمبوديا وغيرها.

وأضافت أن المنظمة تقدم الدعم لوحدة التغذية بمستشفى ماراتشا بأوغندا حيث يعود ٩٠ في المائة من الأطفال الذين يدخلونها وهم يعانون من سوء التغذية إلى بيوتهم وهم في صحة جيدة. وقالت إن المنظمة تدير في نيجيريا برنامجين لسوء التغذية يتناولان أسباب سوء التغذية ونتائجها ويستهدفان الأطفال والحوامل.

٤٤ - وذكرت أن المنظمة تعمل أيضا على تلبية احتياجات الفتيات وتهتم بحقهم في التعليم النظامي. وأضافت أن برامجها التلفزيونية في أفغانستان، مثلا، تتناول الفتيات مما يرفع من مركزهن الاجتماعي ويعزز من تعليمهن بشكل غير مباشر. وقالت إن المنظمة قامت أيضا بمشاريع لتخفيف العبء عن الفتيات بتوفير مصادر المياه المأمونة بالقرب منهن في باكستان وتايلند وسري لانكا وكمبوديا وميانمار.

٤٥ - **السيد كاسيدي** (منظمة العمل الدولية): قال إن العقد الماضي شهد تقدما كبيرا فيما يتصل بالحمايات المتعلقة بعمل الأطفال من حيث عدد السياسات الوطنية الجديدة المتعلقة بعمل الأطفال، وخطط العمل الوطنية التي تستهدف مكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال، والحظر التشريعي لبغاء الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية، كما شهدت زيادة كبيرة في التعاون الدولي والمساعدة المتبادلة فيما بين الدول الأعضاء، وخاصة بالنسبة للمسائل المتعلقة بالاتجار في الأطفال. على أنه أضاف أن ملايين الأطفال ما زالوا واقعين في مصيدة عمل الأطفال. وقال إنه بالإضافة إلى التصديق العالمي على الاتفاقيات المتعلقة بعمل الأطفال والاتفاقيات الأساسية يلزم العمل على ضمان أن تكون السياسات والبرامج الوطنية مشجعة على الأخذ بنهج متكامل في التصدي للأسباب الجذرية لعمل الأطفال، كالعمل مثلا على ربط الحد الأدنى للسماح بالعمل بالسن المقررة لإتمام التعليم الإلزامي. وذكر أنه ينبغي تحديث القوائم الخاصة بالأعمال الخطرة على الأطفال من أجل تعزيز الضمانات للأطفال

الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. وأضاف أن من الحيوي تحسين إعمال القوانين المتعلقة بعمل الأطفال عن طريق تعزيز مؤسسات الرصد وآلياته، وتعليم القضاة، وزيادة عدد مفتشي العمل وتعزيز مؤهلاتهم.

٤٦ - وذكر أن سياسات التعليم والتدريب الفعالة، بالإضافة إلى توفير العمل اللائق للوالدين واتخاذ تدابير الحماية الاجتماعية، يمكن أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في أعداد المقيدين بالمدارس وانخفاض في عمل الأطفال. وأضاف أنه ينبغي التصدي للفروق بين الجنسين في سن مبكرة، قبل أن تتكرر في عالم العمل. وقال إنه في عالم يحظى بثروات لا يصدقها العقل، تتوافر الوسائل لإنهاء عمل الأطفال، وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل في تضامن من أجل تحقيق هذا الهدف.

٤٧ - **السيدة كالاماكي** (فنلندا): تكلمت ممارسة لحق الرد فأشارت إلى ما ذكره ممثل الاتحاد الروسي في اليوم السابق وقالت إن السلطات الفنلندية ملتزمة التزاما صارما بمقتضى تعهداتها الدولية وتشريعاتها الوطنية بالعمل في جميع الأوقات على تحقيق أفضل مصالح الطفل وتفعل ذلك دون اعتبار للأصل الوطني للطفل أو للوصي عليه أو لأي مركز آخر لهما.

٤٨ - **السيد راكوفسكيي** (الاتحاد الروسي): تكلم ممارسة لحق الرد فقال إنه يعيد التأكيد على موقف وفده الثابت وهو أن ما تقوم به وكالات حماية الطفل من إبعاد الأطفال عن أسرهم له تأثير سلبي جدا على نموهم ورفاههم ويسبب دمارا نفسيا خطيرا. وأضاف أن مثل هذا الإجراء لا ينبغي اتخاذه إلا مع الحذر الشديد وإلا كملجأ أخير، وخاصة في حالة الأسر المختلطة الجنسية.

رفعت الجلسة في الساعة ٥/١٠ مساء.